

المصدر : عكاظ
التاريخ : 12-12-2006
العدد : 14717
الصفحات : 19
المسلسل : 162

دول مجلس التعاون الخليجي.. واقع وآفاق

نجيب الخنيزي



«إن ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الوجود يعنى استجابة للواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والاستراتيجي الذي مرث به منطقة الخليج العربي، وهو أشد ما يكون إلحاحا في الوقت الحالي أكثر منه في أي وقت مضى لصالح شعوب المنطقة» مقدمة إعلان أبو ظبي الصادر عن الدورة الأولى للمجلس الأعلى المنعقد في ٢٥ - ٢٦ مايو ١٩٨١.

برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز افتتح قادة دول مجلس التعاون الخليجي قمتهم السابعة والعشرين (قمة جابر) بتاريخ ٩ / ١٢ / ٢٠٠٦ في الرياض، وقد وصف الملك عبدالله بن عبدالعزيز في خطابه الافتتاحي انعقاد القمة بأنها فرصة «لمراجعة ما أمكن تحقيقه في العام الماضي وما لم نستطع لسبب أو آخر» وأشار في كلمته وبالصرحة والشفافية المعهودة عنه، إلى أن ما تحقق «عندما تؤخذ بمقاييس الواقع السياسي وبمعايير ما هو ممكن سستنتهي إلى إننا حققنا منجزات لا بأس بها سياسيا واقتصاديا. أما عندما تكون مراجعة بمقاييس طموحات شعوبنا وبمعايير ما هو ضروري في هذا العصر فسوف تنتهي إلى كل ما توصلنا إليه لا يزال متواضعا وبعيدا عن تطورات شعوبنا» كما تطرق إلى الأوضاع العربية واصفا المخاطر التي تحدد بالمنطقة وفي داخلها «كأنها خزان مليء بالبارود ينتظر شرارة لينفجر» مشيراً بذلك إلى ما يجري في العراق ولبنان وفلسطين والخليج ومشدها على ضرورة الوحدة والتنسيق في المواقف الخليجية إزاءها، ودعا إلى تدليل العقبات - التي وصفها بأنها حقيقية- التي تعترض تحقيق المواطنة الاقتصادية والاجتماعية، وختتم كلمته بالتأكيد على ضرورة الوحدة «فنحن بلا وحدة كيانات صغيرة تتأثر ولا تؤثر وبالوحدة نبقى قوة لا يمكن تجاهلها» ومن الواضح بأن خطاب الملك عبدالله بن عبدالعزيز شمل الحارور والموضوعات الأساسية

لأجندة مناقشات القمة الخليجية، والتي من المتوقع أن تخرج بمواقف مشتركة إزاء مجمل المخاطر المتجذرة التي تسود البيئة الخليجية العربية والإقليمية، وكذلك التوصل إلى قرارات تصب في اتجاه تسريع مراحل تطبيق الاتفاقيات والقرارات المتخذة في دورات سابقة، وتقليل العراقيل الموجودة على هذا الصعيد لجعل المواطن الخليجي يلمس بشكل مباشر نتائجها على أرض الواقع، والتي من بينها الاتفاقيات العسكرية والأمنية، والقرارات الاقتصادية المنتمية في الاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والوحدة النقدية، واستكمال تنفيذ بعض المشاريع الكاملة لدول المجلس مثل الربط الكهربائي والمائي، وسكة الحديد، والجواز الخليجي الموحد، وحرية العمل والاستثمار مباشرة في أية دولة عضو، وحرية الانتقال بالبطاقة الشخصية الذكية بين دول المجلس، وتأمين وتوحيد الحقوق الاجتماعية في الصحة والتعليم والتقاعد والخدمات المختلفة، إلى جانب توحيد التشريعات والنظم والقوانين، وبما يفسح المجال لإصلاحات اقتصادية وسياسية ملموسة، في ٢٥ مايو الماضي علت ذكرى مرور ربع قرن (اليوبيل الفضي) على قيام دول مجلس التعاون الذي يضم المملكة العربية

السعودية والكويت وعمان والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، والذي عقد بورتو الأولى في ٢٥ / ٥ / ١٩٨١ في مدينة أبو ظبي، والواقع فإن هذه الذكرى المهمة والتاريخية في حياة شعوب المنطقة لم تحفر الحماس والتفاعل اللائق بها لدى الأوساط السياسية (الرسمية) والشعبية في دول المجلس، باستثناء احتفال بروتوكولي في نظمه الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض، وكأنه إيراد للذمة، وقد تكون الظروف الدقيقة التي تعيشها منطقة الخليج والمنطقة العربية عموما في ضوء التطورات الخطيرة التي تمر بها وتفاعلاتها وتداخلاتها، لا يبدر جزئيا ذلك القصور، غير أن العامل الرئيسي لذلك في تصوري، هو حالة الإحباط وعدم اليقين السائد لدى شعوب المنطقة ونخبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،



ليذكر قادة الخليج أن أول وحدة عربية في التاريخ أسسها الملك عبدالعزيز



وقناعتهما بأن مجلس التعاون على صعيد الإنجاز، وما تحقق حتى الآن، لم يواكب طموحها وأمالها التي علقتها عليه حين تأسيسه، وانه بات يواجه طريقا متعرا وعقبات جنية وخصوصا على صعيد ترجمة القرارات والاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن اجتماعاته، ومع أن لقاءات القمة (الرسمية) الدورية تعقد في أوقاتها الدورية المقررة، ووفقا لأجندة متفق عليها وتصدر عنها توصيات وقرارات (طموحة) غير أنها باتت إلى حد كبير على شاكلة مؤتمرات القمة العربية ونتائجها التي لا تثرى النور، وتضع وسطركام البيروقراطية وغياب الجدية في التنفيذ (مستثنى بعض القرارات المحدودة) وذلك من جراء تغليب التناقضات (التأنيوية) الثنائية وتقديم الأولوية للمصالح الخاصة لكل دولة في رسم وصياغة علاقاتها الإقليمية والدولية على كافة المستويات، وهو ما يستدعي القيام بمراجعة دقيقة وشاملة لسيرة المجلس بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وذلك

إلى إبطار من المكاشفة والشفافية للخروج من عنق الزجاجة، وتجاوز العقبات والعوامل السلبية الموجودة، وفي هذا الإطار لابد من التوبة بان تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي مثل خطوة

مهمة تنقق وتلتقي مع طموحات وأهداف مواطني الخليج والجزيرة العربية، في تحقيق مزيد من التعاون والتكامل، وصولا إلى تطوير هذه الصيغة شكلا ومضمونا باتجاه بلورة حالة أرتقي من أشكال الاتحاد أو الوحدة، خصوصا مع توفر العوامل لنجاح هذا التوجه بدرجة أكبر مما في مناطق وأقاليم عربية أخرى، ويكفي أن تشير إلى أن أول تجربة وحدوية عربية ناجحة في العصر الحديث تحققت في الجزيرة والخليج العربي في الثلاثينات من القرن المنصرم عندما تأسست المملكة العربية السعودية على يد القائد المؤسس الملك عبدالعزيز آل سعود، وأمامنا أيضا التجربة الناجحة الأخرى المتمثلة في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في مطلع السبعينات. وللحديث صلة.